

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[95] على أساس أن مراد الآية - والحالة هذه - بالتوراة التي لها هذه المواصفات هو نفس هذه التوراة التي عظمها رسول الله (ص)، وقرأها ابن سوريا، وعليه فإن التوراة التي كانت بحوزة اليهود كانت سليمة عن التحريف، بنص الآية الشريفة. مع أن تحريف التوراة كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار. وقد حاول العسقلاني دفع هذه الغائلة، بطرح فكرة: أن المراد: أنه (صلى الله عليه وآله) مؤمن بما جاء في أصل التوراة، لا بهذه التوراة المحرفة (1). وهو تحمل ظاهر، فإنه (صلى الله عليه وآله) إنما خاطب بكلامه هذا خصوص التوراة الموضوعية أمامه. واحتمال أن تكون خصوص تلك النسخة غير محرفة، دون غيرها (2). يدفعه أن من غير المعقول أن يأتيه بالتوراة الصحيحة، لاجل التحاكم إليها، وليس من الممكن لهم تسجيل إدانة ضدهم، بأنهم يتعاملون بتوراتين: إحداها محرفة، والآخرى صحيحة ! 8 - وحين قال البعض: إن حكم الرجم لم يكن مشرعا في الاسلام، فإنه ادعى أنه (صلى الله عليه وآله) إنما رجمهما بحكم التوراة، فإنه (ص) كان أول قدومه إلى المدينة مأمورا بإتباع التوراة، والعمل بها حتى يأتي ناسخ، ثم نسخ التوراة بالرجم، بعد ذلك (3).

_____ (1) المصدر السابق. (2) راجع: فتح الباري ج 12 ص 153. (3) فتح الباري ج 12 ص 151 وراجع المصادر الآتية في الهامش التالي أيضا. (*)
